

Distr.: General
17 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في
الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/68/313 و A/68/355 و A/68/378 و A/68/379 و A/68/502 و A/68/513)

١ - السيد كوهونا (سري لانكا): تكلم بصفته رئيس اللجنة الخاصة، وعرض تقريرها (A/68/379) الذي يدرس حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، قائلاً إن التقرير يتضمن معلومات جمعت خلال البعثة التي قامت بها اللجنة الخاصة إلى المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، ومن مشاورات أجريت مع الدول الأعضاء التي قدمت قرار الجمعية العامة ١١٨/٦٧. وقال إن من المؤسف أن حكومة إسرائيل، كما هو الحال في السنوات السابقة، لم تستجب للطلبات التي وجهت إليها للاجتماع باللجنة الخاصة، والسماح بالدخول إلى الأراضي المحتلة. غير أن اللجنة الخاصة كانت قد التمتست معلومات من مجموعة واسعة من المصادر بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وأكدت التحقيقات التي أجرتها خلال العام الماضي عددا من التوجهات المثيرة للقلق.

٢ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل، رغم قيامها، في بادرة رمزية، بالإفراج عن سجناء فلسطينيين في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، فإن عمليات سجن الفلسطينيين وسوء معاملتهم، بمن فيهم الأطفال، لا تزال مستمرة على نحو منهجي ومؤسسي. ويشير تقرير اللجنة الخاصة أيضا إلى أعمال هدم روتينية للمنازل، وتشريد قسري للفلسطينيين في الضفة الغربية، إضافة إلى استمرار بناء الجدار الفاصل، والعنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون؛ وذلك أمر لا تفعل السلطات الإسرائيلية شيئا

لمنعه. ولا تزال عمليات تعهد المستوطنات الإسرائيلية أو بنائها مستمرة أيضا، بمساعدة نشطة من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات غير حكومية.

٣ - وقال إن الحصار الإسرائيلي، في قطاع غزة، لا يزال مستمرا بحرا وجوا وبراً للسنة السابعة، وقد زادت الأحوال الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية سوءاً نتيجة ذلك. وأشار إلى إن إسرائيل واصلت فرض حظر شديد على الصادرات الخارجة من غزة، وفرضت منطقة لصيد الأسماك بقيود تعسفية. ويوجه التقرير الانتباه أيضا إلى استغلال الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل، ويشير شواغل خطيرة أخرى من قبيل استمرار وجود الألغام الأرضية، والقيود التي تفرضها إسرائيل على الزيارات العائلية.

٤ - وللرد على الإجراءات الإسرائيلية، قال إن اللجنة الخاصة قدمت عددا من التوصيات، بما في ذلك توجيه نداء إلى إسرائيل بإجراء تحقيقات سريعة ونزيهة بشأن إصابة أو وفاة سجناء فلسطينيين، وبشأن الادعاءات المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال الذين هم قيد الاحتجاز. علاوة على ذلك، ينبغي أن توقف إسرائيل إصدار أوامر الهدم، وأن تعطي تصاريح بناء للمجتمعات المحلية الفلسطينية في القدس الشرقية، وينبغي أن تمتثل فوراً للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار عازل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥ - وإذ أشار إلى قرارات الأمم المتحدة وتقاريرها العديدة المتعلقة بعدم شرعية السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، قال إن اللجنة الخاصة تدعو إسرائيل إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة، وتحث المجتمع الدولي على التحقيق بشفافية في أنشطة الشركات المسجلة في الخارج، التي تحقق أرباحاً من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والجولان السوري

معلومات بشأن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٩/٦٧.

٩ - ومضى قائلاً إن التقرير المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل (A/68/513) يتضمن معلومات وردت من مجموعة متنوعة من المصادر. بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من كيانات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنظمات غير حكومية ووسائل الإعلام. ويركز التقرير على الدور الرئيسي الذي تقوم به حكومة إسرائيل في إنشاء المستوطنات وتوسيعها، بما في ذلك في الجولان السوري المحتل، وعدم محافظتها على النظام العام، وعدم مساءلة المستوطنين عما يمارسونه من عنف.

١٠ - واستطرد قائلاً إن تقرير الأمين العام عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/68/502) يستند، في سياق مماثل، إلى أنشطة الرصد وعمليات جمع المعلومات التي اضطلعت بها مفوضية حقوق الإنسان، ويتضمن معلومات من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية، ومصادر إعلامية. ويغطي التقرير السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تجزئ أراضي الدولة الفلسطينية، والإجراءات التي تتخذها قوات الأمن الإسرائيلية التي أدت إلى وفاة وإصابة المدنيين، والمدى الذي بلغه التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والذي تقوم به الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

١١ - وأشار إلى أن التقرير النهائي المتعلق بالجولان السوري المحتل (A/68/378)، هو تجميع للردود الواردة من البعثات الدائمة للجمهورية العربية السورية، وكولومبيا،

المحتل. إن إسرائيل تنتهك التزاماتها، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بإضفاءها الشرعية على استغلال الموارد الطبيعية بقيامها بإصدار تراخيص حفر للشركات للتنقيب عن النفط والغاز. فينبغي، علاوة على ذلك، أن تبلغ تلك الشركات بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها إزاء ذلك، وبالأثار القانونية الدولية المترتبة. وأخيراً، يجب على إسرائيل أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لإزالة الألغام الأرضية في الجولان السوري المحتل.

٦ - ومضى قائلاً إن اللجنة الخاصة تؤمن إيماناً راسخاً أن انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين والعرب الآخرين لن تنتهي إلا إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. وإذا تعثرت المفاوضات الجارية، فإن السخط الشعبي المحتدم في تلك الأراضي يمكن أن يؤدي إلى جولة أخرى من العنف الخطير.

٧ - السيد سيمونوفيتش (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): قدم خمسة تقارير للأمين العام في إطار البند ٥٢ من جدول الأعمال، قائلاً إن التقرير المتعلق بأعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/68/355) يوجز الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة والأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة للأمم المتحدة لدعم عمل اللجنة الخاصة.

٨ - وأضاف قائلاً إن التقرير المتعلق بانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة (A/68/313)، يقدم موجزاً للرددين الواردين من الجمهورية العربية السورية ومن كوبا على طلب الحصول على

توصية بأن يقوم المجتمع الدولي بالتحقيق في الأنشطة التجارية التي تمارسها الشركات المسجلة في بلدان كل منها والتي تستفيد من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة والجولان السوري المحتل وتستغلها.

١٥ - السيدة عبد الهادي - ناصر (المراقب عن دولة فلسطين): أكدت من جديد أن الانتهاكات الإسرائيلية لا تزال تمس كل جانب من جوانب حياة الشعب الفلسطيني، وكل حق من حقوق الإنسان لهذا الشعب. لقد كان من شأن الاحتلال الإسرائيلي المستمر على مدى عقود طويلة مضت أن سبب معاناة شديدة وقوض جميع الجهود المبذولة حتى الآن لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين. فينبغي للمجتمع الدولي أن يضغط بمسؤولياته في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والمدنيين في الصراعات المسلحة، من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل. وقالت إن على إسرائيل التزامات قانونية واضحة، ولكن حتى مع استئناف مفاوضات السلام، فإن كل يوم يمضي يبين أن إسرائيل أكثر اهتماما باستمرار سيطرتها على الأرض الفلسطينية، بممارسة أنشطتها الاستيطانية في المقام الأول، بل وبممارسة أنشطة أخرى غير مشروعة ترمي إلى عزل الشعب الفلسطيني وفصله وإخضاعه.

١٦ - ومضت قائلة إن إسرائيل مستمرة على نحو منهجي في انتهاك حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير، والغذاء، والسكن، وحرية التنقل، ملحقة بذلك أضراراً بنسيج المجتمع الفلسطيني، ومرتكبة العديد من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. وقالت إن الهجمات العسكرية على قطاع غزة والضفة الغربية مستمرة، وكذلك الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين المشاركين في الاحتجاجات السلمية ضد الاحتلال. وأشارت إلى أن قوات الاحتلال تقوم بإتلاف الممتلكات المدنية وتدمرها؛ ففي تشرين الثاني/نوفمبر

وكوبا، وبوركينا فاسو على طلب للحصول على معلومات عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٢/٦٧.

١٢ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن تقارير اللجنة الخاصة والمقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، تقدم صورة دقيقة عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الناجمة عن السياسات التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وعلى النقيض من تأكيد إسرائيل أن هذه التقارير تنحاز إلى جانب واحد، فإن التقييمات التي تتضمنها تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تنطبق جميعها على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي تحدده الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

١٣ - وأضاف قائلاً إن أبسط استعراض للحالة يكشف عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق السكان الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، وأن استمرار إسرائيل في رفض التعاون مع اللجنة الخاصة هو إخلال بالتزاماتها. وكرر دعوة اللجنة الخاصة الموجهة إلى الجمعية العامة لأن تنظر في اتخاذ قرار مناسب في هذا الصدد، وإلقاء المسؤولية على إسرائيل. وأخيراً، سأل رئيس اللجنة الخاصة عن طبيعة الإجراءات المحددة التي سيوصى بها إلى الجمعية العامة لحمل إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

١٤ - السيد كوهونا (سري لانكا): تكلم بصفته رئيس اللجنة الخاصة، قال إن التوصيات الواردة في التقرير (A/68/379) تدعو إسرائيل إلى الامتثال فوراً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وإلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل. ويتضمن التقرير أيضاً

لهدم منازل المجتمعات الفلسطينية المحلية باعتبار ذلك وسيلة من وسائل المساعدة والتحريض على مواصلة مشروع الاستيطان.

١٩ - واستطردت قائلة إن المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين يواصلون إرهاب الفلسطينيين، بشن هجمات عنيفة على المدنيين وتدمير المنازل والمركبات وتخريبها، وكل ذلك يتم في ظل حماية الحكومة الإسرائيلية، التي تتحمل المسؤولية النهائية عن تلك الجرائم. وقالت إن إسرائيل واصلت أيضا القيام، على نحو ينطوي على التعسف وسوء المعاملة، بسجن الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال الذين يخضعون للاستجواب القسري، والحبس الانفرادي والحرمان من الحصول على الرعاية الصحية ومن التعليم والزيارات العائلية، والإجراءات القانونية الواجبة. ولا يزال هناك أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك ١٣٧ محتجزا إداريا، احتجزوا من دون توجيه تهم إليهم، و ٨٠ فلسطينيا سجنتهم إسرائيل لفترة تربو على ٢٠ عاما. وفي معرض إشارتها إلى تقرير عام ٢٠١٣ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن محنة الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، قالت إن سوء المعاملة يبدو منتشرًا على نطاق واسع ومنهجي، وذا طابع مؤسسي، في انتهاك جسيم لاتفاقية حقوق الطفل، والمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة.

٢٠ - وعلى غرار ذلك، فإن الآثار المدمرة للحصار الإسرائيلي غير القانوني لغزة يشكل عقابا جماعيا لكل السكان المدنيين الفلسطينيين، ولقد تفاقت الأزمة الإنسانية في العام الماضي. ولولا المساعدة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات المعونة الدولية، فإن الحالة ستصل إلى حد لا يمكن تحمله، وكما أشير إليه في تقرير اللجنة الخاصة، فإن صلاحية غزة للسكنى البشرية، إذا

أدت الهجمات التي شنتها على غزة وحدها، إلى التدمير الكامل لمئات المنازل والممتلكات الأخرى.

١٧ - ومضت قائلة إن أنشطة البناء غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية ومصادرة مساحات شاسعة من الأرض، فضلا عن بناء الجدار، مستمرة دون هوادة حتى في حضم عملية السلام، وهو ما يزيد من تجزئة هذه الأرض وفصل القرى الفلسطينية، ويؤدي إلى مواصلة استغلال الموارد الطبيعية. إن مئات من نقاط التفتيش، إضافة إلى نظام التصاريح المتصل بالجدار، تعوق بشدة مسار الحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية. وما صدر مؤخرا من تصريحات استفزازية من جانب مسؤولين إسرائيليين بشأن وجود خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية، إنما هي تأكيد آخر على تجاهل إسرائيل الصارخ للقانون الدولي وللتوافق العام في الآراء بشأن هذه المسألة، وهو أن للأنشطة الاستيطانية تأثيرا مدمرا على الحل القائم على وجود دولتين وعلى آفاق السلام.

١٨ - وأشارت إلى أن هذه الأعمال التي تقوم بها إسرائيل تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بل هي في الواقع جرائم حرب، كما خلصت إليه البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في الآثار المترتبة على المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي إطار حملة الاستيطان، تواصل إسرائيل هدم الممتلكات الفلسطينية وتشريد المدنيين بالقوة، وقد أشارت بعثة تقصي الحقائق إلى أن حجم المعلومات الواردة عن التجريد من الممتلكات والإخلاء وهدم المنازل وتشريد السكان، يشير إلى حجم تلك الممارسات. علاوة على ذلك، فإن مما يدعو للأسف هو الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية في تقديم التماسات إلى المحكمة الإسرائيلية العليا

ويحقق تطلعاته الوطنية في العيش في حرية وكرامة في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٢٣ - السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز، معربا عن قلقه الشديد إزاء النتائج التي توصل إليها تقرير اللجنة الخاصة، الذي جاء فيه أن سياسات إسرائيل وممارساتها لا تزال تنتهك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال، وكرامتهم. إن حركة عدم الانحياز تدعو إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير لضمان أن تحترم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الحقوق للإنسان الدولية والقانون الإنساني،

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الحركة، علاوة على ذلك، تدين استمرار الحملة العسكرية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، التي ترتكب فيها السلطة القائمة بالاحتلال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة. وإنه لمن دواعي القلق أن تُرتكب هذه الانتهاكات مع إفلات مرتكبيها من العقاب، وفي انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤. فلابد، لذلك، من اتخاذ تدابير وفقا للقانون الدولي للإنصاف من ذلك الظلم.

٢٥ - وواصل حديثه قائلاً إن الحركة تدين عمليات الاعتقال والاستجواب المستمرة والمنتظمة والتعسفية التي تمارسها إسرائيل، باحتجازها الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في ظروف غير إنسانية. إن ما تقوم به إسرائيل من استخدام التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة الجسدية والنفسية لا يزال يشكل مصدرا للقلق إلى حد خطير. وكما ورد في الإعلان المتعلق بالسجناء السياسيين الفلسطينيين، الذي اعتمد في آب/أغسطس ٢٠١٢، في

استمرت الحالة على هذا النحو، ستصبح بحلول عام ٢٠٢٠ موضع شك.

٢١ - وأشارت إلى أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية حرجة في واقع الأمر بفعل انتهاكات إسرائيل، على الرغم من تضافر المجتمع الدولي في سعيه من أجل السلام في الوقت الحاضر. فيجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن توقف جميع سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تلتزم، قولاً وفعلاً، بالحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. علاوة على ذلك، يتعين على جميع الدول أن تضطلع بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي في ما يتعلق بسياسات إسرائيل غير القانونية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام لمحنة الآلاف من الأسرى السياسيين الفلسطينيين، برصد أوضاع احتجازهم، وبالدعوة مرة أخرى من أجل إطلاق سراحهم.

٢٢ - كذلك، فإن الحصار غير الإنساني المفروض على قطاع غزة يجب أن ينتهي، وأن يمكن الشعب الفلسطيني من التنقل بحرية في ذلك القطاع وخارجه. فإذا أريد للسلام أن يتحقق، وذلك هدف لا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بالتوصل إليه بالمفاوضات لحل مسائل الوضع النهائي للاجئين، والمستوطنات وما إلى ذلك، لا بد من الوقف الكامل لجميع الانتهاكات الإسرائيلية؛ ولن تستطيع دولة فلسطين أن تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل إلا عندما ينتهي الاحتلال. وفي الواقع، فإن الواجب الجماعي للمجتمع الدولي يقتضي منه كفالة امتثال إسرائيل، حتى يستطيع الشعب الفلسطيني أخيراً أن يمارس ما له من حقوق الإنسان

بالحل القائم على وجود دولتين يؤكدها أن سياساتها التوسعية تتعارض تماما مع التزام حكومتها المزعوم بعملية السلام. وقال إن هناك حاجة إلى بذل جهود دولية وإقليمية مكثفة لتعزيز تسريع المفاوضات بين الأطراف من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة وسلمية للتراع. إن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد التزامها الثابت بهذه التسوية، وباستعادة الشعب الفلسطيني فوراً حقوقه غير القابلة للتصرف في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولته المستقلة، وبالتوصل إلى حل عادل للاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٢٩ - السيد ستوراتشي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي أيسلندا والجزيل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب، وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى ليختنشتاين وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي ما زال يشكل إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، وإن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً تاماً بكفالة نجاح المفاوضات المباشرة الجارية الرامية إلى التوصل إلى سلام شامل بواسطة حل الدولتين، تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها أسباب البقاء، جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن هذا التراع يمكن تسويته باتفاق سلام شامل يستند إلى قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تمتنع جميع الأطراف عن القيام بأية أعمال يمكن أن تقوض آفاق السلام والمفاوضات. وأعرب عن أسف الاتحاد الأوروبي لاستمرار المخططات الإسرائيلية في توسيع

المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، ينبغي على الفور إطلاق سراح جميع هؤلاء السجناء، وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى للمحنة التي يعانون منها.

٢٦ - إضافة إلى ذلك، قال إن بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، في إطار حماية كاملة من القوات العسكرية، يسير على قدم وساق في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتيسره تدابير غير قانونية أخرى، مما في ذلك مصادرة الأراضي. إن هذه الأنشطة تقوض وحدة أراضي الضفة الغربية والحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وحركة عدم الانحياز تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على الكف عن إطلاق الحملة الاستيطانية المدمرة، والتقييد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي. علاوة على ذلك، فإن السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة يتعرضون لعقاب جماعي مستمر بسبب الحصار البحري والجوي والبري، الذي دخل سنته السابعة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة أن تمثل إسرائيل بشكل صارم لالتزاماتها، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وأن تنهي على الفور ودون قيد أو شرط حصارها غير القانوني، وتفتح جميع المعابر الحدودية.

٢٧ - وقال، في ما يتعلق بالجلولان السوري، إن الحركة تؤكد من جديد أن جميع الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها إسرائيل تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة. فعلى إسرائيل أن تلتزم بذلك القرار، وأن تنسحب كلية إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه من عام ١٩٦٧.

٢٨ - إضافة إلى ذلك، قال إن الحركة تعرب عن قلقها البالغ لعدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. إن سلوك إسرائيل غير القانوني المستمر ورفضها الالتزام

٣٣ - واستطرد قائلاً إن دعم المدافعين عن حقوق الإنسان لا يزال منذ وقت طويل عنصراً راسخاً في سياسة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. ففي كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، يضطلع المدافعون عن حقوق الإنسان بدور هام في تعزيز قيم الديمقراطية والسلام المشتركة. إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بالقلق إزاء لجوء إسرائيل المفرط إلى الاحتجاز الإداري بدون محاكمة. كذلك فإن استمرار إسرائيل في توسيع الحاجز الفاصل والقيود المفروضة على التنقل يحد كثيراً من إمكانيات وصول الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس. وينبغي أيضاً لسلطات الأمر الواقع في قطاع غزة أن تحترم حرية الدين.

٣٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي، في حين يرحب بالتزام إسرائيل بالتعاون في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اليونيسيف لعام ٢٠١٣ بشأن الأطفال الموجودين قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، فإنه يعرب عن قلقه إزاء العدد الكبير من الأطفال الفلسطينيين الموجودين في السجون الإسرائيلية وإزاء التقارير التي تتحدث عن إساءة معاملتهم.

٣٥ - واختتم حديثه قائلاً إن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع شركائه من أجل الإسهام في التوصل إلى تسوية شاملة للتراخ العربي - الإسرائيلي، وسيقدم الدعم السياسي والمالي، مع التركيز على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٣٦ - السيد سيك (السنغال): قال إن أهمية تقرير اللجنة الخاصة يمكن أن تقاس بمحجم خطورة الممارسات غير المشروعة المشار إليها فيه ونطاقها وطابعها المستمر. لقد أظهرت اللجنة الخاصة، منذ إنشائها في عام ١٩٦٨، التزاماً متواصلًا بالوفاء بولايتها. ومع ذلك، فعلى الرغم من شرعية

المستوطنات في الضفة الغربية، وهي عملية تشكل عقبة في طريق السلام. وقال إن الاتحاد يدين بأشد العبارات العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، وأعرب عن قلقه العميق إزاء تردّي الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في المنطقة جيم من الضفة الغربية، وعمليات الهدم الجماعي للمنازل التي جرت في الأشهر الأخيرة.

٣١ - وقال إن على إسرائيل أن تحسّن آليات الوصول، والإدارة والتعاون للجهات المانحة الدولية، التي ما زال الاتحاد الأوروبي أكبرها. فلا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق بوجه خاص إزاء تباطؤ التنمية الاقتصادية، والصعوبات المالية الناجمة عن ذلك في الأرض الفلسطينية. ومما يبعث على القلق العميق أيضاً عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في الآونة الأخيرة جراء استخدام الذخيرة الحية من جانب القوات الإسرائيلية، فضلاً عن استمرار الغارات التي تشنها تلك القوات على المنطقة ألف من الضفة الغربية. فهذه الغارات تعرض للخطر ما تحقق من نجاح معترف به دولياً في الجهود المبذولة لبناء المؤسسات الفلسطينية.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي أعرب عن أسفه للخسائر في حياة المدنيين في قطاع غزة جراء الأعمال القتالية التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وأدان بقوة استخدام العنف عن عمد لاستهداف المدنيين. إن الحالة الراهنة في غزة لا تطاق. وفي حين يدرك الاتحاد الأوروبي شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، وإذ يعرب عن تقديره لإسرائيل لاتخاذها بعض التدابير الإيجابية مؤخراً، فإنه يدعو إلى فتح المعابر فوراً وبصورة دائمة من أجل تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من قطاع غزة وإليه، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، واتفق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور.

محكمة العدل الدولية بدون قيد أو شرط. علاوة على ذلك، فإن المصير المأساوي للمعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية لا ينبغي أن يغيب عن البال، وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء المعاناة التي يقاسونها.

٤٠ - واختتم حديثه قائلا إن على إسرائيل، شأنها شأن جميع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، أن تترهن على احترامها القانون الدولي بجميع جوانبه؛ كذلك، فإن على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يتحملا مسؤولياتهما في ضمان احترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. واللجنة الخاصة، بفضل ما تضطلع به من أعمال بوصفها هيئة للتحقيق والرقابة، جديرة بأن تتلقى الدعم من جميع الأطراف المعنية.

٤١ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن استمرار إسرائيل في رفضها السماح للجنة الخاصة بزيارة الأراضي المحتلة يؤكد الشكوك في أنها لا تريد المجتمع الدولي أن يطلع على الحالة الراهنة هناك. ورغم ادعاءات إسرائيل بأن تقرير اللجنة الخاصة متحيز، فإن ما توصلت إليه اللجنة من نتائج يتزامن مع النتائج التي توصل إليها المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويدعم هذه التقارير أيضا الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٢ - وأضاف قائلا إن التقرير يرسم، للمرة الثانية، صورة قائمة جدا للحياة التي يعيشها الفلسطينيون وغيرهم من العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي. فالأنظمة القاسية والقمعية التي تحكم تنقل السكان، والإسكان، وخدمات الصرف الصحي، والصحة العامة، إنما وضعتها السلطات الإسرائيلية على نحو

اللجنة الخاصة على النطاق الدولي، فإن استمرار إسرائيل في رفض التعاون معها أمر يدعو للأسف.

٣٧ - ومضى قائلا، في هذا الصدد، إن على جميع الأطراف، ولا سيما السلطة القائمة بالاحتلال، أن تبدي إحساسا بالمسؤولية وانفتاحا في مساعدة اللجنة في عملها. وهذا يكتسب أهمية خاصة إذ إن الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان للذين يعيشون في الأراضي المحتلة تمس الحقوق الأساسية في الحياة وتقرير المصير وحرية التنقل. ولا يمكن أن تمارس الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره إلا بإقامة دولة مستقلة تتوفر لها أسباب البقاء، بالعودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

٣٨ - وأضاف قائلا إن ذلك الحق، للأسف، معرض للخطر بفعل مواصلة عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي عملية، في رأي البعثة الدولية لتقصي الحقائق، تجعل إنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء أمرا مستحيلا. إن الشعب الفلسطيني، شأنه شأن الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم، جدير بأن يتمتع بحقه في الأمن والكرامة. وينبغي أن يظهر جيش الدفاع الإسرائيلي مزيدا من ضبط النفس، ولا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف الذي يمارسه المستوطنون، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

٣٩ - واستطرد قائلا إن حرية تنقل الفلسطينيين تتعرض لعراقيل جراء فرض نقاط تفتيش متعددة، وبفعل الحصار المفروض منذ سبع سنوات على قطاع غزة، الذي كانت نتيجته أن بلغت البطالة مستويات لم يسبق لها مثيل، وأصبح ٨٠ في المائة من سكان غزة يعتمدون على المعونة الإنسانية. وينبغي أن تتوقف الحواجز المادية، ولا سيما الجدار العازل على الفور، وأن تُحترم الفتوى الصادرة في ٢٠٠٤ عن

فلسطين المنشأة حديثاً، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة كافة. وإلى حين يتم تحقيق كل هذه الأهداف، فإن أعمال اللجنة الخاصة ستظل على نفس القدر من الأهمية كما كانت عندما أنشئت لأول مرة في عام ١٩٦٨، لأن المجتمع الدولي لا يسعه أن يغض الطرف عن استمرار ممارسة أعمال القمع والظلم ضد أولئك الذين يعيشون تحت احتلال أجنبي. وينبغي لذلك أن تواصل اللجنة الخاصة أعمالها، بتجديد ولايتها برصد حالة حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري المحتل، ما دامت تلك الأراضي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني.

٤٥ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن إسرائيل، منذ ما يزيد عن ٦٠ عاماً، تقوم بحملات وانتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتساءل قائلاً كم من الضحايا الأبرياء يجب أن يسقطوا؟ وكم من المستوطنات غير المشروعة يجب أن تقام؟ وكم جدار فصل عنصري يجب أن يبنى؟ وكم من المقدسات الإسلامية والمسيحية يجب أن تستباح حرمتها كي يستيقظ ضمير العالم لمنع استكمال الجريمة الإسرائيلية، وقبل أن يشعر بعض الدول بالحرص فتدعم التدابير الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة حتى يستطيع الفلسطينيون العودة إلى وطنهم وإنشاء دولة حرة ومستقلة ذات سيادة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. إن الفلسطينيين، ضحايا هذا الظلم الكبير، مستعدون أن يقبلوا إنشاء وطن لهم على ٢٢ في المائة فقط من فلسطين التاريخية. وعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء تؤيد الفلسطينيين تأييداً كاملاً في هذا المسعى، فإن مما يثير الدهشة أن يكون ثمة دول ما زالت تطالب الفلسطينيين بتقديم المزيد

يقي السكان العرب تحت سيطرتها القوية. وكما ذكر الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة الخاصة، فقد تم إنفاذ هذه الأنظمة بقسوة شديدة، باللجوء إلى أمور منها هدم المنازل والمعاملة اللاإنسانية للمحتجزين. فينبغي أن تنهي إسرائيل تلك الممارسات، وأن تراعي المبادئ المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، التي تنطبق على جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة والجولان السوري المحتل.

٤٣ - واستمر في حديثه قائلاً إن حالة حقوق الإنسان قاسية بوجه خاص على الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية، حيث تقوم إسرائيل بمصادرة الممتلكات العربية بأسلوب منهجي، لأسباب أمنية أو إدارية مزعومة. وواضح أن القصد هو تهويد القدس الشرقية العربية، بلجلب يهود ليحلوا محل السكان العرب في المدينة، ومن ثم تغيير التركيبة السكانية للمدينة. وفي هذا الصدد، فإن بناء المستوطنات اليهودية وتوسيعها بطريقة لا هوادة فيها يتعارض مع إرادة المجتمع الدولي.

٤٤ - وقال إن من غير المرجح أن تتحسن حالة حقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون في الأراضي العربية المحتلة ما دامت إسرائيل تعتمد في سياستها على استخدام القوة بدلاً من الحوار والمفاوضات. ولا يمكن أن تأمل إسرائيل في بناء أمة مسالمة ومزدهرة على حساب بؤس السكان العرب في الأراضي المحتلة وضعفهم. وكلما رضخت إسرائيل على وجه السرعة للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل، تيسر بسرعة حل الوضع المأساوي في مصلحة السلام والأمن لجميع الأطراف المعنية. ولكن لا بد من التوصل إلى تسوية نهائية على أساس حل قائم على وجود دولتين، تعيش فيه إسرائيل جنباً إلى جنب مع دولة

انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وأشار إلى مسؤولية تلك الشركات والعواقب القانونية المترتبة على تلك الأنشطة التجارية غير المشروعة، وأكد أن سورية تحتفظ بالحق في مقاضاة جميع الشركات التي تستغل الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل.

٤٨ - واحتتم حديثه قائلاً إن الوفد السوري يؤيد تأييداً تاماً ما جاء في توصيات اللجنة الخاصة، وبوجه خاص حث الجمعية العامة على فرض جزاءات تهدف إلى إلزام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

٤٩ - السيد صاحب زاده خان (باكستان): قال إن مواصلة إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، سياسة عدم التعاون مع اللجنة الخاصة دليل واضح على أنها تفتقر إلى الصدق، ولا تعبأ بالمجتمع الدولي. فعلى الرغم من الخطوات الأولية التي اتخذت نحو حل مسائل الوضع النهائي، فإن الحالة على أرض الواقع في الأراضي المحتلة لا تزال قائمة. فبعد أن سجلت اللجنة الخاصة شهادات مكثفة في هذا الصدد، تبين أن حالة السجناء والمحتجزين الفلسطينيين لا تزال تدعو للقلق الشديد، ولا تزال عمليات هدم المنازل، والعنف الذي يمارسه المستوطنون، والحصار المفروض على قطاع غزة، تجعل الحياة صعبة للغاية بالنسبة للفلسطينيين. كذلك، فإن احتجاز الأطفال، وأشكال التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم تشكل جرائم يعجز عنها الوصف ومقيدة في نفس الوقت.

٥٠ - ومضى قائلاً إن استمرار النشاط الاستيطاني غير القانوني يمكن في حقيقة الأمر أن يجعل التوصل إلى حل الدولتين غير قابل للتحقيق. وقد خلصت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في الآثار المترتبة على المستوطنات الإسرائيلية إلى أن هذا الضم التدريجي الذي تقوم

من التنازلات 'المؤلمة'، كما لو أن التنازلات التي سبق أن قدموها من أجل تحقيق السلام لم تكن مؤلمة بما فيه الكفاية.

٤٦ - ومضى متسائلاً: ألم تكن التقارير التي رفعتها عشرات لجان التحقيق ولجان تقصي الحقائق على مدى عقود طويلة، كافية لتشخيص خطورة الحالة؟ ألم تكن تلك الترسانة الكبيرة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تطالب بإهاء الاحتلال الإسرائيلي وتدين انتهاكاتها الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان كافية لإحراج الدول الداعمة لإسرائيل ودفعها للتخلي عن دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي غير المحدود لإسرائيل؟ وفي حين تذرّف هذه الدول دموع النفاق وتزعم أنها تدعم القانون الإنساني الدولي، فإنها تعوق جميع التدابير الرامية إلى مساءلة إسرائيل على أفعالها، وهي بذلك شريكها في انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان وفي خططها الرامية إلى إدامة احتلالها.

٤٧ - وواصل حديثه قائلاً إن سلطات الاحتلال في الجولان السوري المحتل تواصل سياسة الإرهاب والقمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين. والمواطن السوري الرازح تحت الاحتلال في الجولان محروم من حقه في حمل هوية وطنه سوريا، ويحرم من العلاج في المشافي الإسرائيلية إذا رفض حمل الهوية الإسرائيلية، ولا يستطيع أن يدرس في المدارس باللغة العربية ووفقاً للمنهج التعليمي السوري. وعلاوة على ذلك، تواصل سلطات الاحتلال حملات الاستيطان المحمومة وبناء جدار فصل عنصري شرق مدينة مجدل شمس، وترفض تسليم خرائط حقول الألغام التي زرعتها في أراضي الجولان إلى المنظمات الدولية. وتم أيضاً حرمان المواطنين السوريين من واردتهم الطبيعية، وفي الوقت نفسه، تقوم إسرائيل بتجفيف بحيرة مسعدة، ومنح شركات متعددة الجنسيات حقوق التنقيب عن النفط والغاز في الجولان السوري المحتل، في

العربية المحتلة، وأن تقدم التعويض الواجب عن الخسائر المعنوية والمادية التي أحدثتها.

٥٤ - واختتم حديثه قائلاً إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤكد من جديد دعمها للشعوب العربية وتضامنها معها في كفاحها من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل لقضايا الشرق الأوسط. وهو بوجه خاص، يدعم قضية الشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٥٥.

به إسرائيل يحول دون إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وتتوفر لها أسباب البقاء، وينتقص حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٥١ - وأضاف يقول إن باكستان تؤيد بقوة الرأي القائل بأن التوصل إلى حل عادل ومستدام ومنصف للتراع في الشرق الأوسط يجب أن يكون على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وقال إن باكستان رحبت باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهي ترى أن التوصل إلى حل طويل الأجل للمشكلة لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية، بما في ذلك الأراضي اللبنانية والجزولان السوري. وهي تؤكد من جديد دعمها الذي لا ينشئ للفلسطينيين في كفاحهم من أجل السلام وتقرير المصير.

٥٢ - السيد كيم إين ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن إسرائيل، على الرغم مما يعرب عنه المجتمع الدولي من شواغل ومما يبذله من جهود بشأن الشرق الأوسط، تواصل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب الدول العربية. وهذه الأعمال تنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ويجري تنفيذها بطريقة فاضحة وبصورة مطردة، بدعم من بعض البلدان، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن الأمر، ما دام كذلك، يستدعي تسوية جميع المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، باعتبارها ذات أولوية عليا، وينبغي متابعتها في امتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقبل كل شيء، يجب أن تنسحب إسرائيل فوراً من الأراضي